الاعراض وهي غير باقية ولان ماهية الحركة لما انها امر انتقال من حال الى حال
تقتضي المسبوقية بالغير والازلية تنافيها ولان كل حركة فهي على التقضي وعدم
الاستقرار وكل ساكن فهو جايز الزوال لان كل جسم فهو قابل للحركة بالضرورة
وقد عرفت ان ما جاز عدمه يمتنع قدمه واما المقدمة الثانية فلانه
ما لا يخلو عن الحوادث لو ثبت في الازل لزم ثبوت الحادث في الازل وهو محال
وههنا ابحاث الاول انه لا دليل على انحصار الاعيان في الجواهر والاجسام
وانه يمتنع وجود ممكن يقوم بذاته ولا يكون متحيزا اصلا كالعقول والنفوس
المجردة التي يقول بها الفلاسفة والجواب ان المدعى حدوث ما ثبت
وجوده من الممكنات وهو الاعيان المتحيزة والاعراض لان ادلة وجود المجردات
غير تامة على ما بين في المطولات الثاني ان ما ذكر لا يدل على حدوث جميع بثابتة
الاعراض اذ منها ما لا يدرك بالمشاهدة حدوثه ولا حدوث اضداده كالاعراض
القائمة بالسماويات من الاشكال والامتدادات والاضواء والجواب ان
هذا غير مخل بالغرض لان حدوث الاعيان يستدعي حدوث الاعراض ضرورة
انها لا تقوم الا بها الثالث ان الازل ليس عبارة عن حالة مخصوصة حتى يلزم من
وجود الجسم فيها وجود الحوادث فيها بل هو عبارة عن عدم الاولية او عن الاولية
استمرار الوجود في ازمنة متقدرة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي
ومعنى ازلية الحركات الحادثة انه ما من حركة الا وقبلها حركة اخرى لا الى بداية
وهذا هو مذهب الفلاسفة وهم يسلمون انه لا شيء من جزئيات الحركة بقديم
وانما الكلام في الحركة المطلقة والجواب انه لا وجود للمطلق الا في ضمن الجزئي
فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات الرابع انه لو كان كل جسم في حيز
لزم عدم تناهي الاجسام لان الحيز هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح

الظاهر

بخ

الظاهر من المحوي والجواب ان الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم
الذي يشغله الجسم وتنفذ فيه ابعاده ولما ثبت ان العالم محدث ومعلوم ان المحدث
لا بد له من محدث ضرورة امتناع ترجح احد طرفي الممكن من غير مرجح ثبت ان
له محدثا والمحدث للعالم هو الله تعالى اي الذات الواجب الوجود الذي يكون
وجوده من ذاته ولا يحتاج الى شيء اصلا اذ لو كان جايز الوجود لكان من جملة العالم
فلم يصلح محدثا للعالم ومبدا له مع ان العالم اسم لجميع ما يصلح علما على وجود مبدا
له وقريب من هذا ما يقال ان مبدا الممكنات باسرها لا بد ان يكون واجبا اذ لو كان
ممكنا لكان من جملة الممكنات فلم يكن مبدا لها وقد يتوهم ان هذا دليل على وجود
الصانع من غير افتقار الى ابطال التسلسل وليس كذلك بل هو اشارة الى احد ادلة
بطلان التسلسل وهو انه لو ترتبت سلسلة الممكنات لا الى نهاية لاحتاجت الى علة
وهي لا يجوز ان تكون نفسها ولا بعضها لاستحالة كون الشيء علة لنفسه ولعلله
بل خارجا عنها فتكون واجبا فتنقطع السلسلة ومن مشهور الادلة برهان التطبيق
وهو ان نفرض من المعلول الاخير الى غير النهاية جملة ومما قبله بواحد مثلا
الى غير النهاية جملة اخرى ثم نطبق الجملتين بان نجعل الاول من الجملة الاولى بازاء
الاول من الجملة الثانية والثاني بالثاني وهلم جرا فان كان بازاء كل واحد من
الاولى واحد من الثانية كان الناقص كالزايد وهو محال وان لم يكن فقد وجد في
الاولى ما لا يوجد بازايه شيء في الثانية فتنقطع الثانية وتتناهى ويلزم منه تناهي
الاولى لانها لا تزيد على الثانية الا بقدر متناه والزايد على المتناهي بقدر متناه
يكون متناهيا بالضرورة وهذا التطبيق انما يمكن فيما دخل تحت الوجود دون
ما هو وهمي محض فانه ينقطع بانقطاع الوهم فلا يرد النقض بمراتب العدد بان نطبق
جملتان احداهما من الواحد لا الى نهاية والثانية من الاثنين لا الى نهاية ولا بمعلومات الله تعالى

Copyright © King Saud University